رفعت إبراهيم البدوي

ما بعدها ليس كما قبلها

زاويتي لهذا الأسبوع، كانت مخصصة للبحث في مآلات الحرب الدائرة في أوكرانيا، وتطوراتها المتسارعة وانعكاساتها سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وإمكانات بزوغ فجر نظام عالمي جديد، وخصوصاً بعد بروز إصرار أميركي غربي، في إطالة أمد الحرب ضد روسيا، ولو أدى ذلك إلى تدمير أوكرانيا بالكامل، وجعل الملايين من شعبها في عداد المشردين في الدول المجاورة وبصفة لاجئ.

بيد أن الحدث الأهم والأبرز الذي تصدر المشهد السياسي في الإقليم والمنطقة، هو زيارة الرئيس بشار الأسد المفاجئة إلى طهران، ورمزية حفاوة الاستقبال، الذي خصه المرشد الأعلى علي الخامنئي، للرئيس الأسد، وبحضور الرئيس الإيراني ووزيري خارجية البلدين إضافة إلى حضور القائد الأعلى للحرس الثوري الجنرال إسماعيل قاآني.

مما لا شك فيه أن زيارة الرئيس الأسد إلى طهران بهذا الوقت تحديداً، تشكل حدثاً استثنائياً في غاية الأهمية، وخصوصاً بعد تصاعد نسبة عمليات المقاومين في الداخل الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، وبالتزامن مع ارتفاع وتيرة تهديد قادة محور المقاومة كوحدة متناسقة، في كل من فلسطين ولبنان واليمن، إضافة إلى تطورات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ومؤشراتها الدالة على الانتقال إلى مرحلة وضع النقاط على حروف نظام عالمي جديد.

تكتسي زيارة الرئيس الأسد إلى طهران، أهمية لافتة وعلامة فارقة بالمقارنة مع زيارات الرئيس الأسد السابقة إلى إيران.

في الماضي تمت الزيارة، في ظل ظروف سورية داخلية بالغة الصعوبة أمنية واقتصادية، بالإضافة إلى حربها الضروس ضد إرهاب شرس، فتك ببعض المناطق السورية قبل نجاح الجيش العربي السوري في تحرير واستعادة السيطرة على ٩٠ بالمئة الأراضي السورية.

أما زيارة الرئيس الأسد اليوم إلى طهران، فتأتي مترافقة مع حدوث تبدل ملموس في المشهد الإقليمي والدولي، الذي بات ينظر إلى سورية، كدولة منتصرة على الإرهاب، وعلى المشروع الأميركي الهادف إلى تفتيت وتشتيت وتشريد المجتمعات المقاومة في المنطقة.

ومع صمود وانتصار سورية، اختلفت نظرة الدول العربية والغربية إليها، مسلّمة بهزيمة المشروع الأميركي الصهيوني في سورية، وباتت على قناعة تامة بأنه لا بد من الاعتراف بواقع انتصار سورية، وتمكنها من تجاوز الظروف الحالكة، وبضرورة التعامل معها بواقعية تجبّ ما قبلها، والبحث عن السبل الآيلة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية والأمنية مع سورية الأسد، نظراً لأهمية موقعها الجيوسياسي في المنطقة.

تأتي زيارة الرئيس الأسد لإيران بعد فترة زمنية لزيارة مماثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي اعتبرت في حينها تحولاً إستراتيجياً في العلاقات العربية مع سورية، والحديث عن قرب استعادة سورية لمقعدها في الجامعة العربية، ترافق ذلك مع حملة مغرضة لتشويه نتائج زيارة الرئيس الأسد للإمارات، تارة بالحديث عن وساطة إماراتية لإجراء مفاوضات سورية مع العدو الصهيوني بشأن هضبة الجولان السوري المحتل، وتارة أخرى بطلب الإمارات من سورية التخلي عن الحلف الإستراتيجي مع إيران، مقابل التكفل بإعادة إعمار سورية وتسهيلات لعودتها إلى الجامعة العربية.

الرئيس الأسد ومن طهران تحديداً قال: إن ترميم ما دمرته الحرب على سورية أمر سهل وفي متناول اليد السورية، لكن إذا ما دُمرت الأسس والمبادئ، فمن الصعب جداً إعادة ترميمها، كلام الرئيس الأسد حمل دلالات بالغة الأهمية، لكونه أكد عمق ومتانة العلاقة الثنائية بين سورية وإيران، كما أنه دحض وبشكل لا لبس فيه، كل ما قيل عن وجود خلاف بين سورية وإيران، كما أنه كلام شكل صدمة لكل من حاول دق إسفين بين البلدين الحليفين.

المعلومات الواردة تشير إلى أن اجتماعاً مغلقاً ومطولاً، قد جرى بين الرئيس الأسد مع الخامنئي، وبحضور الجنرال قاآني، تناول تطورات المنطقة السياسية والعسكرية لوضع إستراتيجية مواجهة جديدة، في ظل تعاظم قوى محور المقاومة، المصحوب مع الثقة العالية بالاستعداد لأي مواجهة مع العدو الصهيوني، إضافة إلى تطورات الحرب الروسية في أوكرانيا، وإلى مناقشة تصورات المرحلة القادمة داخلياً وإقليمياً.

الاجتماع المطول الثاني جرى بين الرئيسين السوري والإيراني، بحضور الوفد المرافق ما يشير إلى تنسيق وثيق على المستويات الاقتصادية والسياسية كافة وترجمة انتقال العلاقة السورية الإيرانية، من الثنائية إلى علاقة أضحت بحكم الواقع إستراتيجية لا بل مصيرية بين البلدين، ما يعني المزيد من استكمال وتدعيم مشوار انتصار سورية، واعتبارها المركز الريادي الذي تمكن من جعل الصمود الأسطوري هزيمة نكراء للمشروع الأميركي الغربي في المنطقة.

الرئيس الأسد ومن طهران، اعتبر أن نهج إيران في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، لا يصب في مصلحة إيران وسورية فحسب، إنما يصب في مصلحة المنطقة وتحريرها من السطوة الأميركية، وبالتالي الإسهام في هزيمة مشاريعها الهدامة.

بدوره الخامنئي صرح قائلاً: إن الرئيس الأسد بات مرفوع الرأس أمام شعوب العالم أكثر من أي وقت مضى، مضيفاً: إن الروحية العالية والرؤية الإستراتيجية الثاقبة للرئيس بشار الأسد، شكلت العنصر الأساس في انتصار سورية، وبحسب بيان صادر عن المرشد الأعلى ختم قائلاً: إن سورية الآن لم تعد كما كانت من قبل، فمكانة سورية أضحت في عداد الدول المؤثرة والمحترمة، كقوة إقليمية فاعلة لها مكانتها الخاصة، ما يؤهلها للعب دور ريادي ومقرر في مستقبل المنطقة.

إن الدعم الإيراني لقوى المقاومة لا يمكن صرفه في إطار دعم الفصائل المقاومة المسلحة فقط، بيد أن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري وتحمل إيران لكل الأعباء المترتبة على ذلك الدعم، خدم المنطقة وشعوبها التي تريد التحرر من هيمنة الاستعمار الغربي الأميركي المستمر، والذي أدى إلى بقاء شعوبها في مستوى متدن من التطور والمعرفة والتقدم.

لا بد من الإشارة إلى أن زيارة الرئيس الأسد، تأتي في ظل جولات من مفاوضات إيرانية سعودية لم يتم تلمس نتائجها الإيجابية حتى اللحظة، وأيضاً تأتي الزيارة بالتزامن مع تعثر إحراز أي تقدم في ملف إيران النووي والمفاوضات الجارية في فيينا، ما يعني الاستعداد لدخول المنطقة في منعطف جديد لا يمكن التكهن بانعكاساته المستقبلية، ليس على إيران فحسب، إنما على المنطقة برمتها وعلى الدول الحليفة لها وسورية في مقدمة تلك الدول.

إن توقيت زيارة الأسد إلى طهران، أسهم في وضع أسس المواجهة القادمة، وبافتتاح مرحلة جديدة بين البلدين، بالانتقال من العلاقات الثنائية الطبيعية إلى العلاقات الإستراتيجية الطويلة، عمادها التصميم على استمرار التعاون الوثيق وعلى المستويات كافة.

إن بعد الزيارة ليس كما قبلها، لأنها أتت في زمن تراكم عناصر القوة لمحور المقاومة، ولأنها زيارة ستحمل معها العديد من المفاجآت في أي مواجهة قادمة، والمتوقع تظهيرها وترجمتها قريباً، ليس على صعيد العلاقات بين البلدين، إنما على صعيد إعادة التوازن إلى المنطقة، باستعادة سورية لدورها الطليعي، كلاعب إقليمي مهم لرسم معالم المرحلة الإستراتيجية ومؤهل لترجمة هذا الدور.

٤٥ منظمة تحذر من مواصلة النظام التركي سياسة التغيير الديموغرافي في شمال سورية

حذرت ٤٥ منظمة حقوقية وصحفية ومجتمع مدني أمس من خطورة مواصلة النظام التركي سياسة التغيير الديموغرافي في المناطق التي يحتلها في سورية من خلال ما يسميه مشروع لإعادة نحو مليون لاجئ سوري إلى المناطق التي يحتلها.

وفي نداء وجهته إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش والاتحاد الأوروبي نبهت المنظمات من مخاطر مواصلة النظام التركي فرض سياسة التغيير الديموغرافي في شمال وشرق سورية، وتداعيات توطين مليون سوري من غير المكون الموجود في تلك المنطقة ما يدفع إلى خلق جو مشحون قد يؤدي إلى حرب أهلية.

النظام التركي يخطط لإعادة توطين نحو مليون لاجئ سوري في مناطق تحتلها داخل الأراضي السورية (عن الانترنت)

وحذر النداء الذي نشرته مصادر إعلامية معارضة، من الانعكاسات المتوقعة لإقامة «المستوطنات» واستجلاب غير السوريين للتمركز في تلك المنطقة ومخاطر تواصل القضاء على الثروة النباتية من خلال اقتلاع الأشجار المثمرة وقطع المياه».

وجاء النداء في وقت كان من المقرر أن تنظر الحكومة التركية أمس خلال اجتماع لها برئاسة رئيس النظام رجب طيب أردوغان بإعادة نحو مليون لاجئ سوري إلى مناطق تحتلها داخل الأراضي السورية وفق قناة «إن تي في» التلفزيونية التركية، ولكن حتى ساعة إعداد هذا التقرير لم يرشح أخبار عن الاجتماع.

وذكرت القناة أنه من المقرر إيواء هؤلاء اللاجئين فيما سمته «المناطق الآمنة» التي تسيطر عليها أنقرة، وذلك بعدما أعلن أردوغان الأسبوع الماضي تنفيذ مشروع لبناء منازل من قوالب حجرية للاجئين في ١٣ منطقة سورية.

ولفت النداء إلى أن الاتفاقيات الدولية تنص على ضرورة صون حقوق الشعوب في أراضيها، وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية عام ١٩٨٩ للشعوب الأصلية والقبلية وإعلان حقوق الشعوب الأصلية، والاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان، مؤكدة أن تملك الأرض حق تضمنه تلك الاتفاقيات وهو غالباً ما يكون مرتبطاً بحقوق الشعوب الأصلية نظراً لأهمية الأرض وعلاقتها بهوية المجتمع ووجوده.

وأضاف: «هذا الحق المقدس تسطو عليه الآن جهات معلومة في سورية تتزعمها تركيا وتسعى علناً أمام صمت دولي مخزٍ إلى توطين مليون سوري في المناطق السورية الخاضعة لسيطرتها على طول الحدود الشمالية لسورية في محافظات حلب والحسكة والرقة».

وأوضح، أن هذه الخطوة تأتي «ضمن مخطط عدواني للفتنة وإحداث حرب أهلية في تلك المنطقة والقضاء على هويتها السكانية والتاريخية وخصوصيتها الثقافية والقومية»، موضحة أن النظام التركي ينتهج منطق القوة والإكراه لفرض سياسة التغيير الديموغرافي وتدمير التركيبة السكانية التي تتميز بها تلك المنطقة، تحت يافطة إنسانية عريضة مسماة «العودة الطوعية».

واعتبر، أن التحضير من أنقرة لمشروع «العودة الطوعية» لمليون سوري وتوطينهم هناك، ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة، وسيشكل شرارة لاندلاع صراعات لن تسلم منها سورية ككل، مشيرة إلى كذب أردوغان بأن تلك المناطق «آمنة» حيث تؤكد الشواهد والوقائع اليومية أن تلك المناطق أصبحت مسرحاً لعمليات القتل والنهب والتنكيل وعنواناً للفوضى الأمنية.

وأشارت المنظمات في النداء إلى انتهاكات النظام التركي ومرتزقته لم تتوقف عند حد التهجير القسري واستملاك الأراضي والاستيلاء على المحاصيل الزراعية وأشجار الزيتون وقطع المياه الصالحة للشرب بل وصلت حدّ التصرّف في بيع العقارات في مناطق تسيطر عليها مرتزقته، فضلاً عن عمليات الانتقام عبر اقتلاع الأشجار، علاوة على جرائم الخطف ضمن سياسة الترهيب والتخويف المنهجة لتهجير السكان الأصليين.

ودعت المنظمات إلى محاسبة النظام التركي ومرتزقته على الانتهاكات والجرائم التي يرتكبونها في المناطق التي يحتلونها في شمال سورية ومعاقبة الجناة المتورطين في القتل والتهجير والاختطاف والتنكيل بالأهالي في الشمال.

وطالبت بعدم تمويل مخطط أردوغان المسمى «العودة الطوعية» مادياً وعدم منحه الشرعية والغطاء القانوني لأن من شأنه أن يتسبب بتكريس واقع التغيير الديموغرافي القومي الممنهج لتلك المناطق، لافتة إلى أن المناطق التي يحتلها النظام التركي وإرهابيوه ليست آمنة بل تشوبها خلافات واقتتالات بين مرتزقته وتشهد جرائم قتل يومية.

ووقع النداء ٤٥ منظمة حقوقية وصحفية ومجتمع مدني أغلبها كردية.

وكالات

نظام أردوغان يجهّز دفعة من المرتزقة لإرسالها إلى ليبيا

ملثمون يقتحمون «المجلس النَّرويجي» في «مخيم الهول» والمنظمات تنسحب

بينما يجهز النظام التركي دفعة جديدة من المرتزقة الإرهابيين السوريين لإرسالها إلى ليبيا، انسحبت أمس جميع «المنظمات» من القطاع الخامس في «مخيم الهول» بريف الحسكة الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية، بعد هجوم شنه مجهولون ملثمون على مركز «المجلس النّرويجي للاجئين» في المخيم.

وذكر «مصدر خاص»، وفق وكالة «نورث برس» الكردية، أنّ المجهولين اقتحموا مقر القسم القانوني في المركز وأخذوا الهواتف النقالة من جميع الموجودين ضمنه، إضافة إلى الحواسيب المحمولة، وخطفوا أحد الموظفين.

وأشارت الوكالة إلى أن الموقع المذكور يشهد استنفاراً أمنياً كبيراً ولاسيما مع تفاقم التجاوزات في المخيم خلال الأشهر الأخيرة، وبالأخص في القسمين الخامس والرّابع، اللذين شهدا عمليات قتل من مجهولين.

ويشهد المخيم حالة فلتان أمني متواصلة، حيث تحدث عمليات قتل بين الحين والآخر في جميع قطاعاته بينما تقف ميليشيات «قسد» عاجزة عن ضبطها.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

جاء ذلك بينما أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن تجهيزات تجري ضمن المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في ريف حلب الشمالي، لإرسال دفعة جديدة مما يسمى «الجيش الوطني» إلى ليبيا تضم نحو ٧٥ مسلحاً.

وذكرت أنه من المقرر أن يغادر هؤلاء المرتزقة الأراضي السورية إلى تركيا أواخر الأسبوع الجاري لتنقلهم إلى القواعد في طرابلس، ضمن عملية تبديل، حيث سيعود بالمقابل ٥٠ مسلحاً.

وأشارت إلى أنهم سيتقاضون ٢٠٠ دولار فقط بعد كانت رواتبهم تتراوح خلال الفترات الماضية بين ٥٠٠ و٧٠٠ دولار و٢٥٠٠ دولار خلال فترة الحرب في ليبيا.

وحسب المصادر، فإن آخر دفعة من «الجيش الوطني» عادت من ليبيا إلى الأراضي السورية قبل نحو أسبوعين بعد انتهاء عقودهم.

ويواصل النظام التركي تضليل الرأي العام فيما يخص ملف المرتزقة السوريين في ليبيا، ووجوب خروجهم منها في ظل التوافق الليبي– الليبي والمطالبات الدولية المستمرة بخروج جميع القوات الأجنبية من هناك، ذلك أن هذا النظام لم يتوقف عن إرسال المزيد من المرتزقة السوريين إلى ليبيا.

وسبق أن أشارت تقارير دولية إلى أن عدد المرتزقة السوريين في ليبيا يبلغ أكثر من ١٢ ألف مسلح، وكشفت تفاصيل نقلهم بإشراف النظام التركي من سورية إلى ليبيا عبر مطاراته، كما كشفت عن عمليات تجنيد تجري لآلاف المسلحين السوريين من النظام التركي للقتال في ليبيا.

وكالات

القضاء المصري يصنف «الجيش الحر» تنظيماً إرهابياً ويرجئ محاكمة أحد عناصره

قررت الدائرة الثانية إرهاب المنعقدة بمجمع محاكم طره، أمس تأجيل ثانية جلسات محاكمة محمود شعبان، في اتهامه بالالتحاق بتنظيم «الجيش الحر» الإرهابي في سورية، لجلسة ١٢ أيار الجاري لسماع الشهود، وذلك بحسب ما ذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري.

وأوضح الموقع أن الجلسة عقدت برئاسة المستشار معتز خفاجي وعضوية المستشارين محمد عمار ومحمد فريد، وسكرتارية سيد حجاج ومحمد السعيد.

وذكر الموقع، أنه خلال الجلسة السابقة تبين عدم حضور محام مع المتهم وأمرت المحكمة ندب محام لحضور الجلسات.

وجاء في أمر الإحالة في قضية محاكمة المتهم شعبان والصادر عن محكمة جنايات الزيتون في القاهرة، أنه في غضون الفترة من آذار من عام ٢٠١٣، التحق المتهم بجماعة إرهابية مقرها خارج البلاد وهي جماعة «الجيش الحر» التي تتخذ من الإرهاب والتدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها.

كما جاء في أوراق القضية وفق موقع قناة «روسيا اليوم»: قيام المتهم محمود شعبان مصطفى عمران البالغ من العمر ٥٠ عاماً والمدرس بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، بالانضمام إلى جماعة إرهابية هي «الجيش الحر» في سورية، وكان الهدف من ذلك «تلقي تدريبات عسكرية وتحقيق العديد من الأغراض التي دائماً تسعى إليها الجماعات الإرهابية، وخاصة إحداث حالة من الفوضى داخل البلاد، والتحريض على أعمال العنف، وتعطيل أحكام الدستور والقوانين، فضلاً عن منع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها والإضرار بالسلم الاجتماعي والحريات والحقوق».

كما توصلت التحقيقات إلى أن المتهم أعد أعضاء هذه الجماعة الإرهابية التي انضم إليها «تثقيفياً».

وكالات

«التركي» كثف اعتداءاته على ريفي حلب والرقة الشماليين

الجيش يرد بقوة على تصعيد «النصرة».. ويمنع دورية للاحتلال الأميركي من العبور شمالاً

حلب - خالد زنكلو

حماة- محمد أحمد خبازي

دمشق- الوطن- وكالات

رد الجيش العربي السوري بقوة أمس على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، ومنع حاجز له في شمال الحسكة دورية للاحتلال الأميركي من العبور، على حين كثف الاحتلال التركي اعتداءاته على ريفي حلب والرقة الشماليين، في مسعى لخلق معادلة جديدة يفرض من خلالها واقعاً عسكرياً بإشعال المنطقتين تمهيداً لشن عمل عسكري باتجاههما، مستفيداً من انشغال موسكو وواشنطن بتداعيات الحرب في أوكرانيا.

وبيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في محاور سهل الغاب الشمالي الغربي، ومواقع أخرى للإرهابيين في سفوهن وفليفل والفطيرة والبارة وكنصفرة وبينين وكفر عويد بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح أن ضربات الجيش كانت رداً على تصعيد «النصرة» وحلفائه من اعتداءاتهم بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية في عدة محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، في محاولة انتقامية بعد خسارتهم أول من أمس نحو ١٠ إرهابيين بين قتيل وجريح، باستهداف الجيش عربتهم بصاروخ موجه بريف حماة الشمالي الغربي.

وفي البادية الشرقية، بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، تواصل عمليات البرية بتمشيط قطاعات البادية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

حاجز للجيش العربي السوري يمنع دورية للاحتلال الأميركي من العبور في شمال الحسكة (عن الانترنت)

وأوضح أن العمليات تتركز بقطاعات بادية دير الزور التي تواجه فيها الوحدات المشتركة خلايا داعش وتشتبك معها وتردي العديد من أفرادها.

في الغضون، منع حاجز للجيش على أطراف بلدة تل تمر شمال الحسكة دورية للاحتلال الأميركي من العبور نحو بلدة تل تمر قادمة من قاعدة تل البيدر غير الشرعية شمال الحسكة، وأجبرها على العودة، وذلك وفق مواقع إلكترونية معارضة.

في المقابل، بدا أن شمال وشمال شرق سورية مقبل على جولة جديدة من العنف وعدم الاستقرار جراء التصعيد العسكري للنظام التركي، الذي قاس ويقيس ردود أفعال الضامنين على خروقاته المتكررة لوقف إطلاق النار الساري المفعول منذ تشرين الأول ٢٠١٩، ويرى أنها ضعيفة لا ترتقي إلى مصاف طموحاته وأجندته الاستعمارية بالتوسع وضم أراضٍ سورية جديدة إلى نفوذه، في انتظار الأوامر العسكرية بشن عدوان من رئيسه رجب طيب أردوغان.

ورأت مصادر محلية في ريف حلب الشمالي الأوسط لـ«الوطن»، أن حال الشد والجذب الدائر فيه جراء الاستهدافات المتبادلة بين الاحتلال التركي ومرتزقته من جهة وميليشيات «قسد» من جهة أخرى، دفع بالمنطقة الحيوية إلى صفيح ساخن يتخذ منه نظام أردوغان ذريعة لتنفيذ وعوده التي أطلقها في تشرين الأول الماضي باغتصاب أراضٍ سورية جديدة في قطاع إستراتيجي تقع ضمنه بلدات ومدن في مقدمتها تل رفعت.

وقالت: إنه لا يمر أسبوع من دون وقوع اشتباكات واستهدافات بين طرفي القتال في ريف حلب الشمالي الأوسط، الذي يواصل فيه الاحتلال التركي ومرتزقته ضرباتهم المدفعية والصاروخية نحو القرى والبلدات المأهولة بالسكان، وخصوصاً الواقعة على خطوط التماس التي اضطر معظم سكانها للنزوح منها صوب مناطق أكثر أمناً في تل رفعت وريفيها الشمالي والشرقي.

وأمس، قصفت مدفعية الاحتلال التركي بلدتي أم حوش وأم سموقة شمال حلب، ما خلق حالاً من الهلع في صفوف الأهالي الذين تضررت منازلهم وحقولهم بفعل القصف، وذلك بعد قصف متقطع في الليلة السابقة طال البلدتين مع بلدات أبين وشعالة وزيوانة مع تلها، من دون تسجيل إصابات في صفوف المدنيين، وفق قول المصادر.

مصادر أهلية في ريف حلب الشمالي الشرقي، ذكرت لـ«الوطن»، أن الاحتلال التركي صعد عسكرياً أمس، حيث شهدت بلدتا حزوان وعبلة الواقعتان إلى الجنوب الغربي من مدينة الباب قصفاً مدفعياً وبقذائف الهاون استهدف منازل المدنيين من دون التمكن من معرفة الإصابات البشرية أو الأضرار المادية فيهما.

إلى ريف الرقة الشمالي، وبالتحديد في ريف عين عيسى الغربي، أفادت مصادر محلية «الوطن»، بأن حملة مكثفة من القصف المدفعي الصاروخي نفذها أمس الاحتلال التركي ومرتزقته في محيط الطريق الدولية «M4»، التي تصل حلب بالحسكة وتحاذي عين عيسى، وذلك بغية شل الحركة المرورية ودفع الأهالي للنزوح، على غرار ما فعله الاحتلال على مدى الأشهر الخمسة المنصرمة.

المصادر بينت أن القصف التركي استهدف أيضاً بلدة معلق غربي عين عيسى، التي أصيبت فيها منازل المدنيين بأضرار جسيمة عدا نفوق عدد من مواشيهم بفعل القصف المتكرر.

وتوقعت المصادر استمرار الاعتداءات التركية على أرياف عين عيسى وعلى مركز الناحية، الواقعة تحت سيطرة «قسد»، في المدى القريب لحين اتخاذ قرار من رأس النظام التركي بشن عدوان لضم الناحية إلى منطقة تل أبيض التي يحتلها، بالتوازي مع عدوان آخر لقضم ناحية تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي وضمها إلى منطقة رأس العين المحتلة منذ أواخر ٢٠١٩.

إعلاميون إيرانيون: فتحت فصلاً جديداً في العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية بين البلدين

طهران: زيارة الرئيس الأسد رسالة مهمة بأن سورية دخلت مرحلة جديدة

من لقاء الرئيس بشار الأسد أول من أمس مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في طهران (سانا)

أكدت وزارة الخارجية الإيرانية، أن الزيارة التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى طهران، حملت رسالة مهمة مفادها بأن سورية دخلت مرحلة جديدة وأنها خرجت من الأجواء التي خلقها لها الإرهابيون والمتآمرون وهي الآن ماضية في مسار إعادة البناء والإعمار، معربة عن أملها في أن تشكل الزيارة ركيزة جديدة للارتقاء بالعلاقات الإستراتيجية بين البلدين في مختلف أبعادها الاقتصادية والشعبية.

وقال المتحدث باسم الوزارة سعيد خطيب زاده في مؤتمر صحفي أمس: إن «زيارة الرئيس بشار الأسد كانت مبرمجة وبعد أن تهيأت الظروف جرت يوم أول من أمس (الأحد)، حيث جاء إلى طهران برفقة وفد رفيع المستوى»، وذلك حسبما ذكرت وكالة «فارس» الإيرانية شبه الرسمية للأنباء.

وأوضح خطيب زاده، أنه كان للرئيس الأسد لقاء مع قائد الثورة الإسلامية الإيرانية علي الخامنئي وجولتان من المحادثات مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ورافقه في هذه الزيارة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد الذي أجرى محادثات مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، فضلاً عن محادثات ثلاثية بين وزيري الخارجية ووزير الطرق وإعمار المدن الإيراني رستم قاسمي بصفته رئيس الجانب الإيراني في اللجنة المشتركة، حيث جرى البحث في تفاصيل المشاريع والبرامج والاتفاقيات المبرمة بين الجانبين.

وقال: إن «سورية خرجت من الأجواء التي خلقها لها الإرهابيون والمتآمرون وهي الآن ماضية في مسار إعادة البناء والإعمار».

وأضاف: إن «زيارة الرئيس الأسد إلى طهران، حملت معها رسالة مهمة جداً وهي أن سورية بعد الزيارات الإقليمية دخلت مرحلة جديدة، حيث استأنفت بعض السفارات أعمالها في دمشق ونشهد تطبيعاً في العلاقات»، مشيراً إلى أنه كان من الطبيعي أن تكون طهران أحد مقاصد هذه المشاورات بصفتها إحدى أكثر الدول التي ساعدت في إحباط مؤامرة الإرهاب والتطرف.

وأوضح، أنه تم خلال الزيارة البحث بإسهاب حول مختلف المشاريع قيد التنفيذ من قبل القطاعات الإيرانية الخاصة والحكومية في سورية وتدشين مركز تجاري إيراني هناك، معرباً عن أمله بأن تشكل الزيارة ركيزة جديدة للارتقاء بالعلاقات الإستراتيجية بين البلدين في مختلف أبعادها الاقتصادية والشعبية.

وأول من أمس، قام الرئيس بشار الأسد بزيارة عمل إلى طهران هي الثانية له خلال سنوات الحرب على سورية، وأجرى لقاءات مهمة مع قائد الثورة الإسلامية الإيرانية والرئيس الإيراني بحضور كبار المسؤولين الإيرانيين.

وتناولت اللقاءات العلاقات التاريخية التي تجمع سورية وإيران والقائمة على مسار طويل من التعاون الثنائي والتفاهم المشترك حول قضايا ومشاكل المنطقة والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

وأكّد الرئيس الأسد خلال لقائه الخامنئي، أن مجريات الأحداث أثبتت مجدداً صوابية الرؤى والنهج الذي سارت عليه سورية وإيران منذ سنوات، وخصوصاً في مواجهة الإرهاب ما يؤكد أهمية الاستمرار في التعاون من أجل عدم السماح لأميركا بإعادة بناء منظومة الإرهاب الدولية التي استخدمتها للإضرار بدول العالم وخاصة دول المنطقة طوال العقود الماضية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة اليوم أضعف من أي وقت مضى.

كما كشفت مصادر مواكبة للزيارة، أنها كانت حافلة سياسياً واقتصادياً، توزعت على لقاء موسع مع قائد الثورة، وآخر مغلق معه بحضور الرئيس الإيراني، دام نحو الساعة، ولقاءين موسعين مع الرئيس رئيسي، مؤكدة أن الطرف الإيراني كان مهتماً إلى أقصى الحدود لجعل تلك الزيارة تاريخية في سياق العلاقة بين طهران ودمشق سياسياً واقتصادياً.

وفي السياق، قال أمس مدير عام وكالة «نكاه نو» الإيرانية مهدي عزيزي في تصريح نقلته «سانا»: إن «زيارة الرئيس الأسد تكتسب أهمية كبيرة، خاصة أن البلدين تربطهما علاقات إستراتيجية وخاضا الحرب ضد الإرهاب وحققا انتصارات مشتركة ويتعرضان لضغوط وحصار وعقوبات ظالمة، لذلك فإن التنسيق في الملفات المهمة وعلى أعلى المستويات هو رسالة لجميع من حاول ويحاول المساس بهذه العلاقات الإستراتيجية».

ولفت إلى أهمية الزيارة لتناولها الملف الاقتصادي، حيث إن هناك مجالات متعددة وإمكانات متنوعة للتعاون الثنائي الذي لا يخدم البلدين وحسب وإنما دول الجوار أيضاً.

وفي تصريح مماثل قال محرر الشؤون الدولية في وكالة أنباء «الطلبة الجامعيين» حسن نيا: إن «هذه الزيارة تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن نظراً للتطورات التي تشهدها المنطقة والعالم وتحمل رسائل مهمة بأن العلاقات السورية الإيرانية تتعزز باستمرار وتفتح فصلاً جديداً في العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية بين البلدين».

وكالات

دمشق: «مؤتمر بروكسل» مسيس ولا يتّفق مع مبادئ الأمم المتحدة الناظمة للعمل الإنساني

الوطن

ندّدت سورية بما يسمى مؤتمر «دعم مستقبل سورية والمنطقة» الذي بدأت أعمال نسخته السادسة أمس في بروكسل، مؤكدة أنه «مسيس» ولا يتّفق مع مبادئ الأمم المتحدة الناظمة للعمل الإنساني ولا يعكس أي حرص حقيقي على مساعدة الشعب السوري.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان نشرته على قناتها في «تلغرام»: تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها بشأن ما يسمى «مؤتمر بروكسل حول دعم مستقبل سورية والمنطقة» والذي تعقد النسخة السادسة منه يومي ٩ و١٠ أيار، ولاسيما أن هذه المؤتمرات بصيغتها الحالية لا تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة الناظمة للعمل الإنساني، وهي تتم من دون مشاركة الدولة المعنيّة الأساسية وهي الجمهورية العربية السورية.

وأضافت: لقد بات واضحاً أن هذه المؤتمرات لا تعكس أي حرص حقيقي على مساعدة الشعب السوري واستعادة حقوقه، خاصة إذا ما نظرنا إلى حقيقة قيام دول منظّمة لهذه المؤتمرات أو مشاركة بها، باحتلال أو دعم احتلال جزء من الأراضي السورية، ونهبها لثروات الشعب السوري، لاسيما النفط والقمح والقطن، بالتواطؤ مع أدواتها من الميليشيات الانفصالية؛ هذا ناهيك عن قيام الدول ذاتها بفرض الحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري بشكل غير إنساني أثر حتى على القدرة على تأمين متطلباته الأساسية مثل الوقود والغذاء والدواء، وهو الأمر الذي يتناقض بشكل فاضح مع الهدف المُعلن لهذه المؤتمرات.

وأوضحت الخارجية، أنه من جهة أخرى، لم يعد خافياً على أحد مدى تسييس الدول المنظمة لموضوع تقديم المساعدات الإنسانية وربطه بشروط سياسية مسبقة لا علاقة لها بمتطلبات وأهداف العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال عرقلة عملية إعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع الصمود والتعافي المبكر، وعرقلة عودة اللاجئين والإصرار على عدم دعمهم داخل سورية بعد عودتهم إليها.

ولفتت إلى أن ما يؤكّد من جديد مدى التسييس لهذا الموضوع هو عدم دعوة الاتحاد الروسي أو الدول الأخرى ذات الموقف المتوازن، للمشاركة في «مؤتمر بروكسل السادس» لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها أصلاً بالوضع في سورية.

وأوضحت الوزارة أن سورية قبل أن يضربها الإرهاب المدعوم غربياً بشكل خاص، كانت دولة مكتفية ذاتياً وتتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي، ولم تكن تخضع لأي مديونية خارجية، أو بحاجة لأي مساعدات، لا بل على العكس كانت سورية في صدارة الدول المستضيفة للاجئين من دول المنطقة وخارجها، وقدّمت لهم كل ما تستطيع من دون أي تمييز أو تسييس؛ وبالتالي فإن الحرص على مساعدة الشعب السوري بشكل حقيقي يتطلّب في المقام الأول تغيير المقاربة الخاطئة التي ما زال يتبناها منظمو المؤتمر والمشاركون فيه، وتلافي كل الثغرات المُشار إليها آنفاً، إضافة إلى ضرورة إنهاء الاحتلال ووقف نهب ثروات الشعب السوري، ورفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، والتوقف عن استخدام هذا الموضوع الإنساني البحت كأداة لتحقيق أهداف سياسية تتناقض مع مصالح وحقوق الشعب السوري.

وانطلقت صباح أمس أعمال المؤتمر الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي ويستمر يومين في بروكسل، والذي أكدت روسيا، السبت الماضي، أن انعقاده من دون مشاركة الحكومتين السورية والروسية لا قيمة له.

وحينها اعتبرت الخارجية الروسية في بيان، أن انعقاد المؤتمر من دون مشاركة ممثلين عن سورية وروسيا وبعد فقدانه الرعاية الأممية نهائياً تحول إلى تجمع غربي ليس له أي قيمة مضافة، حيث لا يوجد سعي حقيقي إلى حل المشاكل الإنسانية الملحة في سورية بعيداً عن أي تسييس وضمن إطار المبادئ الإرشادية المعترف بها دولياً للدعم الإنساني.

وقالت: إن «الأهداف المعلنة للمؤتمر لا تزال ثابتة أي مواصلة دعم السوريين في بلدهم والتفاف المجتمع الدولي حول عملية سياسية شاملة وذات مصداقية وتسوية التحديات الإنسانية الأكثر شدة ومنها تلبية احتياجات اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا ومصر والعراق، ولكن الاتحاد الأوروبي يحاول تحقيق هذه الأهداف من دون التعاون مع الحكومة السورية ومن دون دعوة ممثليها إلى المؤتمر».

وأوضحت، أن بروكسل قررت هذه المرة عدم توجيه الدعوة لحضور الفعالية إلى المسؤولين الروس الذين شاركوا في مؤتمرات المانحين بشأن سورية ما دفع مسؤولي الأمم المتحدة إلى التخلي عن صفة الرئيس المشارك للمؤتمر والاكتفاء بحضوره على مستوى الخبراء فقط.

وفي نيسان العام الماضي أكدت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية المشتركة لتنسيق عودة المهجرين في بيان مشترك أن ما يسمى «مؤتمر بروكسل» يرمي إلى زعزعة الأوضاع في سورية والمنطقة.

مجلس السلم العالمي: ندعم جهود سورية في مكافحة الإرهاب

جدد مجلس السلم العالمي إدانته الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة ودول في الغرب على الشعب السوري، مؤكداً دعمه لجهود سورية في مكافحة الإرهاب.

جاء ذلك خلال الندوة الدولية السابعة لمجلس السلم العالمي التي أقيمت أمس في محافظة غوانتانامو الكوبية وشاركت فيها سورية وأكثر من ٣٥ بلداً تحت عنوان «إلغاء القواعد العسكرية الأجنبية»، وفق ما ذكرت وكالة سانا للأنباء.

وأعرب المشاركون في الندوة عن دعمهم لسورية في حربها على الإرهاب، منوهين بصمود ومقاومة الشعب السوري وجيشه الباسل وتضحياته الجسام وبالانتصارات التي حققها في حربه على الإرهاب.

وخلال الفعالية، أوضح رئيس مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد الوطني لطلبة سورية علي بركات ومدير مكتب الأمانة في الاتحاد أشرف فاضل، أن المشاركة السورية في الندوة تأتي في إطار دعم جهود الأصدقاء الكوبيين لاستعادة أراضيهم وحماية استقلالهم مؤكدين دعم سورية لجهود مجلس السلم العالمي لبناء سلام مستدام في كل أنحاء العالم.

وأشارا إلى أن وجود قوات الاحتلال الأميركي على الأراضي السورية يشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تؤكد على احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها.

وكان السكرتير التنفيذي لمجلس السلم العالمي إيراكليس تسافداريديس أدان بشدة في السابع والعشرين من شباط الماضي الإجراءات القسرية الغربية أحادية الجانب المفروضة التي تستهدف السوريين في لقمة عيشهم، مؤكداً أنها تشكل «انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»، مجدداً الوقوف إلى جانب سورية، ومشدداً على أن المجلس لن يدخر جهداً في فضح سياسات الولايات المتحدة والدول الغربية التي تتحمل مسؤولية الأضرار التي أصابت سورية بسبب دعم هذه الدول التنظيمات الإرهابية وجرائمها بحق السوريين.

وكالات

سياسي كردي لا يستبعد دعم «قسد» الـ«PKK» عسكرياً في اشتباكات سنجار

موفق محمد

عناصر من حزب «العمال الكردستاني– PKK » في شمال العراق (عن الانترنت)

لم يستبعد سياسي كردي، أن تساند ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي تسيطر على مناطق شاسعة في شمال شرق سورية حزب «العمال الكردستاني– PKK» الذي تجري بينه وبين الجيش العراقي منذ أيام اشتباكات في منطقة سنجار العراقية.

السياسي الكردي المقرب من «قسد» و«PKK» كان يتحدث في تصريح لـ«الوطن» حول ما تردد من أنباء عن نقل «قسد» تعزيزات إلى المناطق الواقعة بالقرب من الشريط الحدودي مع العراق بريف الحسكة الشرقي، واحتمال تقديمها الدعم العسكري لـ«PKK» في منطقة سنجار العراقية التي تشهد توتراً أمنياً على خلفية الاشتباكات بين الجيش العراقي ومجموعات من الحزب، وإن كانت «قسد» يمكن أن تقدم على ذلك.

وقال السياسي الكردي الذي فضل عدم ذكر اسمه: «لناحية ممكن، لأن الوضع هناك متوتر جداً، إذ هناك صراع عراقي تركي كردي وأيضاً كردي كردي بين البيشمركة والـ«PKK» للسيطرة على سنجار.

ولفت السياسي الكردي إلى اندلاع اشتباكات بين الجيش العراقي ومجموعات «الكردستاني» منذ ١٥ يوماً داخل بعض المدن والقرى في سنجار وكانت هناك خسائر وضحايا، ما أدى إلى حدوث هجرة مرة أخرى للأيزيديين إلى المخيمات «ولكن ليس لدينا معلومة حول عملية حشد «قسد» لقواتها على الحدود».

وأوضح، أن «الأوضاع متوترة جداً، ذلك أن تركيا من جهة تضغط على الحكومة العراقية لطرد «الكردستاني» من سنجار وهم مؤسسو مجموعات PKK فيها ولهم جذورهم في المنطقة ودافعوا عنها، وهناك اتفاق أربيل بين البيشمركة والحكومة العراقية للسيطرة على منطقة سنجار، وبالتالي هناك صراع يبدو أنه نوع من محاصرة قوات «قسد» في سورية وقطع البوابة العراقية الكردية عليها».

وفي السنوات الأولى للحرب الإرهابية على سورية والمستمرة منذ منتصف آذار ٢٠١١ استغل حزب «الاتحاد الديمقراطي الكردي– PYD» في سورية هذه الحرب وعمل مع مجموعة من الأحزاب في الشمال بدعم من الاحتلال الأميركي على تشكيل ما سماه «الإدارة الذاتية» في مناطق سيطر عليها في شمال وشمال شرق سورية.

وتعد ميليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية الذراع المسلحة لـ«PYD» وبالوقت نفسه تعتبر العمود الفقري لميليشيات «قسد» التي تهيمن على «الإدارة الذاتية».

ويصنف النظام التركي «PKK» كمنظمة إرهابية، ويتهم «PYD» وذراعه المسلحة بأنهما فرع «PKK» في سورية.

وأول من أمس ذكرت مواقع إلكترونية، أن «قسد»، نقلت تعزيزات إلى المناطق الواقعة بالقرب من الشريط الحدودي مع العراق بريف الحسكة الشرقي، معتبرة أن ذلك خطوة تشير لاحتمال تقديمها الدعم العسكري لـ مجموعات «PKK» في سنجار.

ونقلت المواقع عن مصادر أهلية أن «قسد» بدأت تحركات في المناطق القريبة من الحدود مع منطقة سنجار العراقية، التي تشهد توتراً أمنياً على خلفية الاشتباكات بين الجيش العراقي ومجموعات «الكردستاني»، التي تنتشر فيها، ولم تسجل أي حادثة لـ«انزلاق النيران»، إلى داخل الأراضي السورية حتى الآن.

وأشارت المواقع إلى أن وسائل إعلام محسوبة على «قسد» سبق أن نقلت عن القيادي سيامند علي قوله: «مستعدون في كل لحظة للدفاع عن شعب سنجار، وجبالها التي صمدت في وجه الأعداء»، مضيفاً: «نحن مقاتلي وحدات حماية الشعب لا نقبل أن تتعرض سنجار لهجمات جديدة». واعتبرت المواقع أن تلك التصريحات تشير لنية لدى «قسد» التدخل في الشأن العراقي لإسناد PKK».

ونقلت المواقع عن مصادر، أن فرقة طبية وتجهيزات عسكرية تابعة لـ«قسد» تمركزت في مناطق قريبة من الحدود شرق مدينة الشدادي وبلدة الهول، ومن المرجح أن تكون الطرق القديمة التي كانت تستخدم من قبل المهربين، هي المستخدمة في عملية نقل الإمداد الذي ستقدمه «قسد» لـ«PKK».

ومؤخراً أطلقت الحكومة العراقية مشروعاً لبناء جدار يفصل طرفي الحدود مع سورية بهدف الحد من تنقل التنظيمات الإرهابية بين أراضي البلدين، وبدأت بغداد مشروعها الأمني انطلاقاً من أراضي منطقة سنجار.

وذكرت وكالة «أ ف ب»، أن سنجار شهدت على مدى يومي أمس وأول من أمس اشتباكات عنيفة بين الجيش العراقي ووحدات حماية سنجار المرتبطة بـ«PKK» الذي يشنّ منذ عقود تمرداً ضدّ النظام التركي.

وتتهم وحدات حماية سنجار، المنضوية كذلك ضمن الحشد الشعبي العراقي، الجيش بأنه يريد السيطرة على المنطقة وطردها منها، في حين يريد الجيش العراقي تنفيذ اتفاقية بين بغداد وأربيل، تقضي بانسحاب المقاتلين الأيزيديين وحزب «العمال الكردستاني» من سنجار، حسب «أ ف ب».

وأعلنت قيادة العمليات المشتركة العراقية الخميس الماضي عن وصول «تعزيزات عسكرية» كبيرة إلى سنجار «لفرض القانون». وأضافت في بيان: إنها لن تسمح «بوجود المجاميع المسلحة» في القضاء.

وتقع منطقة سنجار أيضاً في مرمى نيران الغارات الجوية المتفرقة التي يشنّها النظام التركي ضدّ قواعد PKK».

قولاً واحداً

تحسين حلبي

عمر الحكومة الإسرائيلية القصير

لم يحدث في تاريخ الحكومات الإسرائيلية أن تولى رئيس حكومة مثل نفتالي بينيت وحزبه «يمينا»، لا يملك سوى خمسة مقاعد من مئة وعشرين مقعداً في البرلمان (الكنيست).

فقد انشق عن حزبه عضوا كنيست وأصبح أمام بقية الأحزاب المؤتلفة في حكومته قابلاً لانشقاق إضافي من عضوين آخرين بعد الحديث عن تهديدهما بالانسحاب من حزبه، لكن وللأسف الشديد هناك حزب عربي من داخل فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ واسمه «القائمة العربية الموحدة» هو الطرف الذي وظف أربعة أعضاء في الكنيست لمنح هذه الحكومة الأشد تطرفاً في تاريخ الكيان الصهيوني الأغلبية التي أتاحت لحزب «يمينا» المتشدد بمقاعده السبعة البرلمانية تشكيل هذه الحكومة برئاسة زعيم التطرف الصهيوني نفتالي بينيت قبل سنة تقريباً، فقد قرر منصور عباس رئيس هذه الحركة، الانضمام إلى هذا الائتلاف الحاكم وهو يعرف أكثر من غيره، أن حزبه سيسجل أول مشاركة مع أشد المتطرفين في حكومة وضعت على جدول عملها ثلاثة أهداف معلنة وما تزال تنفذها منذ تشكيل هذه الحكومة وهي: التوسع المكثف للاستيطان في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، وتصعيد حملات القتل والاعتقال بين صفوف الشعب الفلسطيني، والتحضير لحملة عسكرية لاجتياح قطاع غزة ولشن كل أشكال العدوان على سورية، وكان من المستغرب جداً أن يبرر قادة حركة «القائمة العربية الموحدة» وهي التي انشقت عن «القائمة العربية المشتركة» في الانتخابات الماضية للكنيست، سياستها هذه بعد أن وجدت أن انشقاقها بهذه الطريقة دفعها إلى توحيد صفوف الأحزاب الإسرائيلية وإلى إضعاف بقية أعضاء الكنيست العرب الذين رفضوا الانضمام إلى أي حكومة صهيونية، وفي هذه الأوقات وعند انفراط هذه الحكومة من الطبيعي أن تفقد حركة منصور عباس مقاعدها بعد أن تحولت إلى جسر للسياسة الإسرائيلية وجدول عملها في مدينة القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة واضطهادها للفلسطينيين الموجودين فيها منذ عام ١٩٤٨، وهذا ما يدفع هذه الحركة إلى الامتناع عن حجب الثقة عن حكومة نفتالي والانسحاب من مشاركتها الائتلافية فيها، فمنصور عباس يجد أن من مصلحته البقاء في هذه الحكومة لإطالة عمرها للمحافظة على ما تمنحه له الكنيست من امتيازات شخصية بموجب ما يؤكده عدد من المحللين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وقد اتفقت مصلحته مع مصلحة نفتالي بينيت الذي يحاول القيام بالمستحيل لمنع سقوط حكومته لأنه لن يحصل في أي انتخابات مقبلة على مقاعده السبعة نفسها التي تحولت إلى خمسة وربما تتحول إلى ثلاثة بحسب الأخبار الإسرائيلية التي تشير إلى احتمال انشقاق عضوين من حزبه قريباً، أما بنيامين نتنياهو الذي ينتظر بفارغ الصبر سقوط حكومة بينيت، فسوف يكون أمام احتمالين: إما الحلول مكانها إذا ما أيده المنشقون من حزب بينيت، وإما تسبيق موعد الانتخابات وتعريض حزب الليكود لامتحان آخر مع بقية الأحزاب في ظل أوضاع إسرائيلية جديدة متأزمة في الجبهة الداخلية وفي الجبهة الإقليمية وكذلك الدولية.

لكل ذلك، يتوقع المحللون المختصون بالأحزاب في تل أبيب أن تحمل نتائج الانتخابات المبكرة، إذا ما فرضت نفسها، عودة إلى دوامة عجز أي كتلة إسرائيلية عن تحقيق أغلبية تتيح لها تشكيل ائتلاف جديد.

من الواضح أن هذا الوضع الإسرائيلي سيزيد من تفاقم الأزمات الداخلية الحزبية والسياسية لمختلف أحزابه الكبيرة وتياراتها الرئيسة ولن يكون بمقدور أي دور أميركي أو أوروبي إعادة سكة تشكيل الحكومة الإسرائيلية إلى سابق عهدها مهما بذلت هذه القوى من جهود، فالأزمة داخل المشروع الصهيوني وكيانه الإسرائيلي أصبحت أعمق في الداخل الحزبي والسياسي من أي وقت مضى في حين يزداد العجز والفشل العسكري العدواني للجيش الإسرائيلي أمام تصاعد المقاومة الفلسطينية داخل كل مساحة المشروع الصهيوني الجغرافي في أراضي فلسطين وأمام القدرة المتزايدة لقوى محور المقاومة على المستوى الإقليمي، ويعترف مسؤولون إسرائيليون بأن الوضع الدولي بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أصبح يشير إلى تناقص الدور والنفوذ الأميركي والغربي في مواجهة الاستحقاقات الدولية والإقليمية.